الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ميدان علوم إقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية التخصص: إقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

- هاشمي إيمان

تحت عنوان:

مساهمة آليات الدعم والمرافقة في تمويل المؤسسات الناشئة

–دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأعضاء	الرتبة	الصفة
أ.د حواس أمين	أستـــاذ التعليم العالي	رئيســـــا
أ.د ساجي فاطمة	أستـــاذ التعليم العالي	مشرفـــا ومقررا
أ.د ضالع دليلة	أستـــاذ محاضر أ	مناقشـــا

السنة الجامعية: 2022 / 2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

(يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ والَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

سورة المجادلة- الآية : 11

شكر وتقدير:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فإدعوا له"

وعملا لهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المؤطر " ساجي فاطمة" التي رافقنا طيلة هذه المذكرة وأفادتنا بالنصائح القيمة والتوصيات اللازمة

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث المتواضع.

إهـــــداء:

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى أبي الكريم

والأخ " طاهر" وعائلتي حفظهم الله وأدامهم نورا.

قائمة المحتويات:

البسملة	
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الأول: المؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل	
تمهيد	8
المبحث الأول: دراسة مفاهيمية المؤسسات الناشئة.	9
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة startups	9
المطلب الثاني: محفزات المؤسسات الناشئة والجانب القانوني لها.	15
المبحث الثاني: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة	18
المطلب الأول:البنوك التجارية التمويل المصرفي:	18
المطلب الثاني: الهيئات والمؤسسات المتخصصة:	18
المطلب الثالث: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:	18
المطلب الرابع: التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة) وصندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up	19
المبحث الثالث: آليات المرافقة	22
المطلب الأول: حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية	22
المطلب الثاني: مشاتل ونزل المؤسسات	25
خلاصة	27
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع تيارت–	
تمهيد	30
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	31

المطلب الأول: بطاقة تقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	31
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت	35
المبحث الثاني: شروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والعراقيل التي تواجهها	36
المطلب الأول: شروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	36
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:	37
المبحث الثالث: صيغ الدعم والمرافقة المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	38
المطلب الأول : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تطوير المؤسسات الناشئة	38
المطلب الثاني: مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	43
خلاصة	48
خاتمة	50
قائمة المراجع	53
قائمة الملاحق	56
الملخص	

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01): يمثل التمويل الثنائي	38
الجدول رقم (02): التمويل الثلاثي	40

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (01) يمثل مراحل تطور المؤسسة الناشئة	13
الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت	35
الشكل رقم (03): المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.00.000 دج	39
الشكل رقم (04): المستوى الثاني: ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج	40
الشكل رقم (05): المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.00.000 دج	41
الشكل رقم (06): المستوى الثاني: ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج	41

قائمة المختصرات:

ع: العدد
ج 1 : الجزء الأول.
ج 2 : الجزء الثاني.
ط : الطبعة.
د/ : الدكتور.
ص : الصفحة .

مقدمة

مقدمة:

تلعب المشاريع الاستثمارية دورًا حاسمًا في تطور الدول ونمو اقتصادها، فهي تهدف إلى تحقيق عائد مالي أو اقتصادي عن طريق استثمار رأس المال في أنشطة تجارية أو مشاريع محددة. تشمل المشاريع الاستثمارية مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل إنشاء المصانع والمنشآت الصناعية، والاستثمار في العقارات، وشراء الأسهم والسندات، وتجارة السلع والسلع الأساسية، وتأسيس المؤسسات الناشئة، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم عوامل الابتكار والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن التمويل يظل تحديًا رئيسيًا يواجه هذه المؤسسات، تواجه المشاريع الناشئة صعوبة في الحصول على التمويل الكافي لبدء وتطوير أعمالها، وهذا يعود إلى عدة أسباب مثل عدم وجود سجل مالي قوي، وعدم قدرتها على تقديم ضمانات ملائمة للقروض التجارية التقليدية، وقلة الوعي المالي والقانوني لدى رواد الأعمال الناشئين.

هنا تأتي آليات الدعم والمرافقة في تمويل المؤسسات الناشئة للمساعدة في التغلب على هذه التحديات المالية، إذ تلعب هذه الآليات دورًا حيويًا في توفير الدعم المالي والاستشارات الفنية والإدارية للمشاريع الناشئة، كما تساهم في تمويل المشاريع الناشئة وتساعدها على تحقيق النجاح والنمو.

ومع ذلك، فإن هناك مشكلة تواجه هذه الآليات، وهي عدم توفرها في الأوقات المناسبة وبكميات كافية، فعلى الرغم من أهمية آليات الدعم والمرافقة، إلا أنها غالبًا ما تكون محدودة في الموارد المالية التي يمكنها تخصيصها للمشاريع الناشئة، كما قد يكون هناك منافسة شديدة بين المشاريع الناشئة على الموارد المحدودة المتاحة، مما يؤثر على قدرتها على الحصول على التمويل اللازم.

1. الإشكالية:

تعتبر المؤسسات الناشئة إحدى أبرز المشاريع الإستثمارية الناجحة في هذا العصر، ونجاحها مقترن بمساهمة آليات الدعم و المرافقة في تمويلها، وعليه نطرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل الآليات التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الناشئة؟

2. التساؤلات الفرعية:

- ما هي المؤسسات الناشئة وما هي مصادر تمويلها؟

- فيما تتمثل آليات مرافقة المؤسسات الناشئة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟

3. فرضيات الدراسة:

- يتم تمويل المؤسسات الناشئة عبر آليات مختلفة حسب طبيعة المشروع.

- توفير تمويل مناسب للمؤسسات الناشئة يساهم في تحفيز نموها وتطورها.

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعمل على توفير آليات الدعم والمرافقة في تمويل المؤسسات الناشئة.

4. أسباب إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيارنا لهذا الموضوع لإعتبارات منها موضوعية ومنها ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

- القيمة الكبيرة التي تحوزها المؤسسات الناشئة ودورها الهام في تحقيق التنمية.

- معرفة الآليات المتخذة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

الأسباب الذاتية:

- الفهم الدقيق لماهية المؤسسات الناشئة والرغبة المستقبلية في إنشاء مؤسسة ناشئة.

- التعمق بهذا الموضوع كونه يندرج في تخصصي.

5. أهمية البحث:

- تبيان القيمة الكبيرة للآليات الداعمة المتخذة من قبل الدولة من أجل تمويل المؤسسات الناشئة.

- إثراء البحث العلمي بإحياء هذا الموضوع المعاصر.

6. أهداف البحث:

- الغوص أكثر في المؤسسات الناشئة ومعرفة المزيد عنها.

- معرفة آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.

7. حدود الدراسة:

الإطار الزماني: إنطلقت الدراسة بشهر فيفري 2023 إلى غاية بداية شهر مارس.

الإطار المكاني: تمثلت دراستنا في إجراء مقابلات في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع تيارت.

8. منهج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة في بلوغ تطلعاتها وتحقيق الإلمام الشامل بمختلف جوانب الموضوع. سيتم تحليل أبعاد الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة بهدف اختبار صحة الفرضيات الموضوعة، إذ ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث سيتم جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من مصادر متنوعة.

أما في الجانب التطبيقي، فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي ودراسة حالة للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع. سيتم إسقاط نتائج البحث النظري على الحالة المدروسة بهدف توضيح التطبيق العملي للفرضيات وتحقيق الاستدلالات العملية.

باستخدام هذه المنهجيات المتعددة، يتوقع أن تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لموضوعها وتوفر رؤية واضحة حول المشكلة المطروحة ومساهمة المعرفة الجديدة في هذا المجال.

9. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

"دور رؤوس الأموال الاستثمارية في تمويل المشروعات الناشئة في المملكة العربية السعودية" للباحثة رانيا بنت عبد الله العواجي.

تستكشف هذه الدراسة دور رؤوس الأموال الاستثمارية في تمويل المشروعات الناشئة في المملكة العربية السعودية وتحليل أثرها على نموها وازدهارها.

"تحليل العوامل المؤثرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن" للباحث محمود الرواشدة وآخرين.

تقوم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي تؤثر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية.

"التمويل العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية" للباحثة منال الخراط.

تقوم هذه الدراسة بتحليل وتقييم أدوات التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتسلط الضوء على تحديات وفرص تمويل المشروعات الناشئة.

الدراسات الأجنبية:

Financing the Growth of High-Tech Startups: The Role of Angel Investors" by Robert Wiltbank and Warren Boeker (2007)

هذه الدراسة تسلط الضوء على دور المستثمرين الملائكة في تمويل نمو المؤسسات الناشئة في قطاع التكنولوجيا العالية. تستكشف الدراسة العوامل التي تؤثر في قرار المستثمرين الملائكة وتحليل أثرهم على النمو والنجاح المستقبلي للشركات الناشئة.

"The Role of Venture Capital in Financing Innovation: What We Know and What We Need to Know" by Josh Lerner (2009)

تستعرض هذه الدراسة دور رأس المال الاستثماري (المخاطر) في تمويل الابتكار. تتناول الدراسة أثر رأس المال الاستثماري على قدرة المؤسسات الناشئة على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

"Crowdfunding as a Financing Tool for Startups: Exploring the Determinants of Success" by Ethan Mollick (2014)

تستكشف هذه الدراسة الاستخدام المتزايد لنمط التمويل الجماعي (الكراودفانديغ) في تمويل المؤسسات الناشئة. تحلل الدراسة العوامل التي تؤثر في نجاح حملات التمويل الجماعي وتقدم إطارًا لفهم كيفية استخدام هذه الأداة بشكل فعال.

10. الخطة المتبعة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري معنون بالمؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل يحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يعتبر دراسة مفاهيمية للمؤسسات الناشئة، أما المبحث الثاني سيتناول التمويل بالمؤسسات الناشئة، إلى أن نتطرق إلى آليات المرافقة في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني، فهو فصل تطبيقي يتناول دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع تيارت، يتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول كتقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني يتطرق لشروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والعراقيل التي تواجهها ثم المبحث الثالث يتناول صيغ الدعم والمرافقة المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الجانب النظري

الفصل الأول:

المؤسسات الناشئة وآليات الدعم والتمويل

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم عوامل الابتكار والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن التمويل يظل تحديًا رئيسيًا يواجه هذه المؤسسات، تواجه المشاريع الناشئة صعوبة في الحصول على التمويل الكافي لبدء وتطوير أعمالها، لهذا ابتكرت الدولة آليات لسد هذه الثغرة ضمان التمويل المنظم لها.

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة startups.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة startups.

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start–up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام المصطلح start–up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital–risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة jeune entreprise.

بينما عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو " growth" على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة"، (growth start–up)، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Startup-company) في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر (venture funding). أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.
وحسب Paul Graham فإن النمو الجيد يكون بين 5 و 7 بالمائة ، أسبوعيا، وأحيانا بشكل استثنائي 10 بالمائة.[1]

كما عرفها Ferré بأنها تعتبر كمرحلة بادئة لتكوين المشروع ، و من المفروض أنها مؤسسة تمتهن النمو بحيث يبين التعريف أن المؤسسات الناشئة ما هي إلا مرحلة مؤقتة وتمثل المرحلة المبدئية للمشروع.

– في حين عرفها البروفسور و رجل الأعمال ستيف بلانك أن المؤسسة الناشئة ليست نسخة مصغرة من المؤسسات الكبرى، بل هي تلك المؤسسات التي تنتقل من فشل إلى فشل بسرعة حتى تحقق النجاح في الأخير حيث تتعلم باستمرار من الزبائن وهو ما يعلمها التكيف.[2]

---

[1] بوالشعور شريفة، دور حاضنات أعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، مج: 4، ع2، 2018، ص420.

[2] حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، مج: 08، ع1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2021، ص70.

وحسب باتريك فريدسن patrick Fridenson وهو ان تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب الاجابة على الأربع تساؤلات التالية:

- نمو قوي محتمل.
- استخدام تكنولوجيا حديثة
- تحتاج لتمويل ضخم، جمع التبرعات الشهيرة.
- أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.[1]

ثانيا: نشأة المؤسسات الناشئة.

يعود الحديث عن جذور مصطلح "المؤسسات الناشئة" بشكل مباشر إلى منتصف القرن الماضي، وتحديدًا إلى فترة ظهور تمويل رأس المال المخاطر. يشير العديد من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع إلى أن استخدام هذا المصطلح بدأ بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لا توجد أدلة على استخدامه من قبل الكتاب والباحثين في تلك الفترة، ويعود أول استخدام للمصطلح إلى عام 1976 في مقال بعنوان "الأعمال غير الرائجة لاستثمار في مجالات معالجة البيانات" نُشر في مجلة "فوربس" الأمريكية، التي تركز على إحصاء ثروات أثرياء العالم وتتبع التطورات المالية والاقتصادية للشركات العالمية. ثم تم استخدامه مرة أخرى في عام 1977 في مقال بعنوان "حاضنة لشركات الناشئة، خاصة في مجال التكنولوجيا العالية والنمو السريع" في مجلة "بيزنس ويك" الأمريكية، التي تغطي أخبار الأعمال والاقتصاد وتركز بشكل عام على عالم الأعمال. ثم، بعد حوالي عامين، عاد المصطلح للظهور مجددًا من قبل ديفيد بيرش في مقاله بعنوان "عملية جيل الوظائف"، حيث أشار إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة في ضوء التغيرات التي تأثر بها هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة. تلك التغيرات أدت إلى زيادة معدلات البطالة وتزايد الضغوط للتركيز على المؤسسات والمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي، وفي عام 1984 استخدم كل من Larsen

[1] بوالشعور شريفة، المرجع السابق، ص420.

Judith و Rogers Everett المصطلح في كتاب لهما بعنوان " Silicon Valley Culture" Fever: Growth of High-Technology في اشارة منهما إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة ويرأس مال المخاطر، والتي كانت الصيغة الغالية على شركات السيليكون " Silicon Valley" في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك. وقد اشيع استخدام المصطلح على هذا النحو بعد ذلك. وأضافة لهذا الارتباط، توجد علاقة قوية بين مصطلح "startup وتمويل رأس المال المخاطر الذي شكل أهم شرارات الانطلاق لهذه المؤسسات، اذ إلى أنه في بعض الأدبيات اعتمد المصطلح كمرادف لهذا الأخير.[1]

ثالثا: تطور المؤسسات الناشئة.

إن ما يميز المؤسسات الناشئة (الشركات الناشئة) هو التركيز على النمو المستمر والمستدام. ومع ذلك، يتضح أن الواقع يختلف عن هذا الاعتقاد، حيث يواجه العديد من هذه المؤسسات العقبات والتحديات التي تؤثر على نجاحها. فعلى الرغم من الطموح والإبداع الذي يميز هذه المؤسسات، إلا أنها غالبًا ما تواجه صعوبات وتجارب صعبة قبل أن تتمكن من تحقيق النجاح المرجو. تتعرض هذه المؤسسات لتقلبات شديدة في طريقها نحو النجاح، ويتطلب منها التكيف والتعامل مع التحديات المتعددة التي تواجهها خلال رحلتها الريادية.

1 : مرحلة قبل الانطلاق

طرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، من طرف شخص ما، أو مجموعة من الأفراد وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن التمويل، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات سواء من طرف الحكومة أو من طرف الأفراد.

2: مرحلة الانطلاق

في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه صاحب الفكرة في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض

[1] هشام بروال، جهاد خلوط، المرجع السابق، ص119.

الواقع ويمولها ماديا، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية . في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

3 : مرحلة الحماس

يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

4 : مرحلة الانزلاق التدريجي والتسلق

بالرغم من استمرار الممولين المغامرين برأس المال بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها مرحلة التحور من المستقبل للمشروع، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

5 : مرحلة النمو والصعود

في هذه المرحلة الحاسمة، يتم تطوير المنتج النهائي وتجاوز مرحلة التجربة والاختبار، حيث يتم طرح المنتج في السوق. تبدأ المؤسسة الناشئة في تحقيق نمو متسارع وملحوظ، حيث يزداد الاعتماد على الابتكار الذي تقدمه. يمكن أن يتجاوز نسبة 20 إلى 30 في المئة من الجمهور المستهدف حدًا معينًا ويعتمد على المنتج الجديد ويبدأ في استخدامه. تدخل المؤسسة الناشئة مرحلة النمو المتسارع حيث تحقق أرباحًا كبيرة وتزداد حجمًا بشكل ملحوظ. تصبح هذه المرحلة مهمة جدًا في تحقيق النجاح المالي وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق.[1]

[1] قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، مذكرة ماستر أكديمي ،جامعة أحمد دراية
أدرار، 2021/2020 ، ص.14.

الشكل رقم (01) يمثل مراحل تطور المؤسسة الناشئة

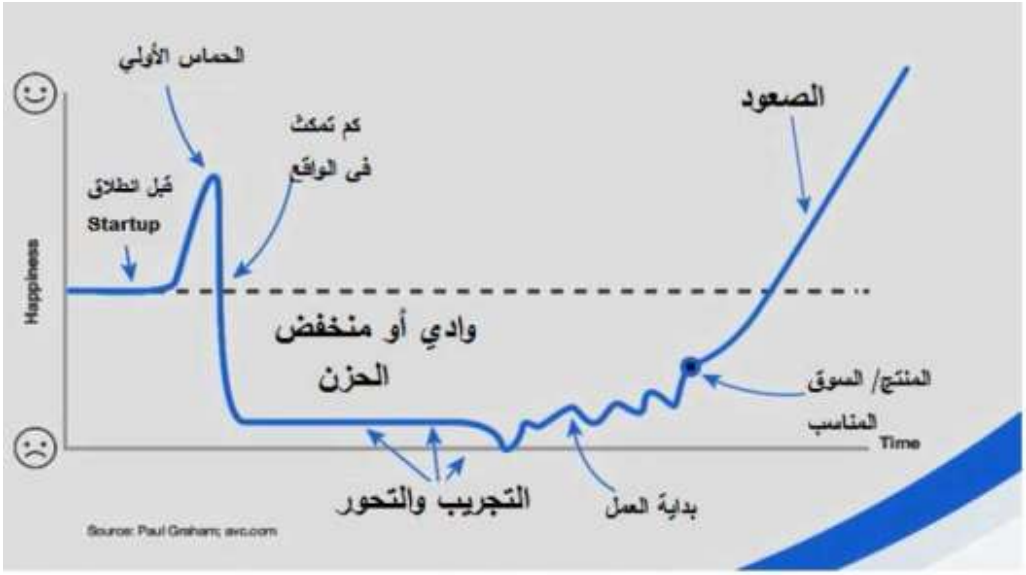

المصدر: بوالشعور شريفة، المرجع السابق، ص05

رابعا: أهمية المؤسسة الناشئة

في السنوات الأخيرة، اكتسبت المؤسسات الناشئة مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، حيث بدأ يتبين تأثيرها الهام على عدد من المؤشرات الاقتصادية. تبرز أهمية هذه الشركات الناشئة في تحفيز الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. فهي تلعب دورًا حيويًا في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للدولة. تتمتع المؤسسات الناشئة بالقدرة على تقديم حلول جديدة ومبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في تطوير الصناعات الحديثة وتحسين جودة الحياة. لذا فإن الاهتمام بدعم وتعزيز هذه المؤسسات يعد أمرًا ضروريًا لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم في العديد من الدول. [1].

1: خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة:

تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة المؤسسة فوكمان حول أهمية الشركات الناشئة

[1] بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة – في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل مارس 2021، ص 362.

في خلق فرص العمل تمكن الباحثون من إثبات أن الشركات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة 1992–2005 وهو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات.

2: زيادة إنتاج السلع والخدمات:

وفقا ل Ritchie و Swisher من مركز (Intercommunale de développement économique et d'aménagement IDEA) : فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، وفي تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، وتقدم مساهمات غير متناسبة في نمو السلع والخدمات. ثالثا: إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة تماشيا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم وتطويرهم الوظيفي.

3: فتح أسواق جديدة:

تخلق الشركات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا ج تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، وهو ما يدعم المنافسة و يدفع الاقتصاد نحو التطور.

4: تعزيز البحث العلمي

يمكن للشركات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية و الخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات المعاهد و والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة.[1]

[1] بوزرب خير الدين، المرجع السابق، ص363.

المطلب الثاني: محفزات المؤسسات الناشئة والجانب القانوني لها.

أولا: محفزات المؤسسات الناشئة.

هناك العديد من الحوافز التي تدفع لإنشاء مؤسسة ونذكر أهمها فيما يلي:

-الأزمة الاقتصادية والتي دفعت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرتها على الاستمرار في استحداث المؤسسات الكبرى وحتى عدم القدرة على الاحتفاظ بالقائمة منها.

- ظهور استراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاين من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي والتي دفعت بها إلى تشجيع المناولة أو ظاهرة النمو الشبكي، وهي استراتيجية تحكمها إرادة التقليص - من كلفة الإنتاج والمحافظة في نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج وسيرورتها.

- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لعاجلة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

- الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخلق أدوار جديدة كالتمويل الجزئي والقرض المصغر لاستحداث هذه المؤسسات المصغرة كآليات فعالة للتخفيف من عبئ الفقر والبطالة.

- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

- التشجيع على الاستثمار ومن ثم عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباح الشركات مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية بل يجب أن يخفض بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج.

- التشجيع على التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما.[1]

ثانيا: الجانب القانوني للمؤسسات الناشئة:

تم تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في المشرع الجزائري وفقًا للمادة 06 من القانون 15-21، والتي تتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويتم تعريفها على النحو التالي: المؤسسة التي تقوم بتنفيذ مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي، أو تنشط في مجالات البحث والتطوير.

[1] تفاحة هرقون، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، رسالة ماجستير في إقتصاد التنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012م، ص65.

وقد قام المشرع الجزائري أيضًا بالإشارة إلى المؤسسة الناشئة في بعض قوانين أخرى، مثل القانون 2017 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في المادة 21 من هذا القانون، تم تنصيب صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق في وزارة المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توفير ضمانات قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة.

وبناءً على هذه التعاريف والأحكام القانونية، يهدف المشرع الجزائري إلى تعزيز قطاع المؤسسات الناشئة والمبتكرة وتوفير الدعم والتمويل اللازم لها، بهدف تعزيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتعزيز الابتكار والاقتصاد المعرفي في البلاد.

والقانون 19-2004 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في فحوى المادة 69 المتعلقة بمجموعة من الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسة الناشئة 17 . وهذا، كتمهيد لتنظيمها في مرسوم خاص بها؛ ألا وهو المرسوم التنفيذي رقم 2-1254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها؛ وكذا شروط منح كل علامة، وحدد المشرع الجزائري بموجبه المقصود من المؤسسة الناشئة في أحكام المادة 11 منه في الفصل الرابع المعنون ب " شروط منح علامة " مؤسسة ناشئة بذكر مجموعة من المعايير على سبيل الحصر لا المثال كالتالي:[1]

- يجب أن تكون المؤسسة الناشئة خاضعه للقانون الجزائري.
- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات.
- يجب أن يعتمد أن نموذج أعمال المؤسسة منصب على المنتجات

أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة. - يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

- يجب أن تكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبه 50% بالمئة على الأقل من قبل أشخاص طبيعية أو صناديق الاستثمار معتمده أو من طرف مؤسسات أخرى حاصله على علامة مؤسسه ناشئة.

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية .19. - يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل 20

[1] مخانشة أمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر –الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، مج: 8، ع1، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2021، ص773.

وعليه فلا مناص من القول بأن تعريف المؤسسات الناشئة في الجزائر ظل مبهما خلال السنوات الماضية، حتى صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-1254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وكذا شروط منح كل علامة الذي حدد المعايير فيه المطلوبة لاكتساب مفهوم المؤسسة الناشئة، ورغم توافق هذا المفهوم مع ما هو متداول في التعريفات العامة المتناولة في غالبية الدول.

إلا أننا نستنتج من فحوى هذه المادة أعلاه اعتماد المشرع على عدة معايير كمعيار عدد العمال أي أنها تشغل 250 عامل لا أكثر، ورأسمال مملوك بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة؛ في حين أهمل أخرى لم يدرجها مثلا الابتكار كمعيار أساسي لمنح علامة مؤسسة ناشئة أو كالبعد التكنولوجي 21؛ ضمن المعايير المشار إليها سلفا؛ وهو ما يدل لا محالة على عدم حصر المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة في قطاع محدد، أو حتى معيار المخاطرة كون هذه المؤسسات تنطلق من العدم لتخاطر إما النجاح أو الفشل.[1]

[1] مخانشة أمنة، المرجع السابق، ص774.

المبحث الثاني: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر التمويل العنصر الأهم لضمان حياة أطول للمؤسسات الناشئة، إذ تختلف أساليب التمويل وآلياتها:

المطلب الأول:البنوك التجارية التمويل المصرفي:

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.

المطلب الثاني: الهيئات والمؤسسات المتخصصة:

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:

هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع لاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال. في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر فان المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها.

المطلب الرابع: التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة) وصندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up

أولا: التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة)

ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل.[1]

ثانيا: صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up

وفقا للمادة 68 من القانون رقم 20-07- المعدلة والمتممة لأحكام المادة 131 من القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، تم إنشاء حساب تخصيص خاص يحمل رقم 150-302، يكون الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الأمر الرئيسي بصرفه، وقد عنون هذا الحساب بـــ "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة "startup".

وعن الانطلاقة الفعلية لهذا الصندوق أشرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم السبت 3 أكتوبر 2020، على انطلاق أشغال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، الذي نظمته الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالمركز الدولي للمؤتمرات، جاء المؤتمر تحت عنوان" ALGERIA DISRUPT' 2020.

وبمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات لممثلي هيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء ولممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث. وكان من أهم ما خرج به هذا اللقاء الأول من نوعه في الجزائر، قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ، وأوضح رئيس الجمهورية أنه يعد الآلية التمويلية الجديدة التي ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي، كما أكد أنه يتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة. يقدم صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة عدة مساعدات مالية خاصة من حيث دراسة الجدوى، إنشاء النموذج الأولي، التكوين والترويج، حسب ما جاء في قرار وزاري مشترك صدر في العدد 81 من الجريدة الرسمية .

[1] بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي نصيرة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج07، ع03، 2021، ص525.

ويحدد هذا القرار الذي وقع عليه في 23 أوغسطس سنة 2021 يحدد مدونة إرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنون "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ووفق الهذا النص يتكفل بتمويل النفقات التالية:[1]

1 – تمويل دراسة الجدول:

– المصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى ذات الطابع التكنولوجي.

– المصاريف المتعلقة بدراسة الجدوى ذات الطابع الاقتصادي.

2 تمويل وتطوير خطة العمل:

– المصاريف المتعلقة بتطوير مخطط الأعمال.

3– تمويل مساعدة التقنية:

– المصاريف المتعلقة باعتماد مراكز النمذجة.

– المصاريف المتعلقة باعتماد مراكز قاعدة البيانات

4– تمويل مصاريف متعلقة بإنشاء نموذج أولي :

– التصور والمحاكات وفحوص المصادقة على التصورات.

– إنجاز وفحص والمصادقة على النماذج الأولية لفائدة المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة المتحلة على علامات.

– اقتناء التجهيزات والمواد الأولية وبرامج المعلوماتية.

– مصاريف مرافقة إنجاز الأشغال التقنية.

– المصاريف المتعلقة بالتجارب والتصديق والاعتماد والتقييس.

– تمويل النماذج الأولية إلى مشروع مبتكر.[2]

5– تمويل التكوين

[1] حويشي مروان، الحامدي أيمن، إستراتيجية الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة مكمة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022، ص42.

[2] حويشي مروان، الحامدي أيمن، المرجع السابق، ص43.

– المصاريف المتعلقة بتكوين المكونيين.

– المصاريف المتعلقة بالتأطير المتخصص.

6– احتضان المؤسسات الناشئة Start–up

– المصاريف المتعلقة بإيواء المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة". – المصاريف المتعلقة بتحضين المشاريع المبتكرة المتحصلة على علامة "مشروع مبتكر".

– وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة بالشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين.

7– الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start–up:

– المصاريف المتعلقة بتدخلات الخبراء لفائدة اللجنة المكلفة بمنح العلامة.

– المصاريف المتعلقة بترقية وتمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامات.

– مصاريف الإيداع على المستوى الوطني والدولي لبراءة الاختراع والعلامات واستمرارها في فترة سيران علامة المؤسسات الناشئة وعلامة المشروع المبتكر.

– تكاليف براء الاختراع في إطار معاهدة التعاون في الملكية الفكرية وتمديد براءة الاختراع للمؤسسات.[1]

[1] حويشي مروان، الحامدي أيمن، المرجع السابق، ص44.

المبحث الثالث: آليات المرافقة

المرافقة هي عملية تقديم الدعم والإرشاد للمؤسسات الناشئة على مدار رحلتها الريادية. تهدف آليات المرافقة إلى تعزيز فرص نجاح المشاريع الناشئة وتقليل المخاطر التي قد تواجهها، هناك عدة آليات يمكن استخدامها في عملية المرافقة، ومنها:

المطلب الأول: حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية

أولا: تعريف حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال (Business incubators) تعد أداة مهمة لتعزيز إنشاء شركات ناجحة. تعود فكرة حاضنات الأعمال وتطورها إلى حوالي 50 عامًا من الآن، أسست أول حاضنة أعمال في عام 1959 في بتافيا (Batavia) في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في تأسيس وتطوير الشبكات وتنمية المهارات الإدارية وتسويق المنتجات والخدمات ذات الطابع الابتكاري والإبداعي، في ذلك الوقت، كانت الفكرة فريدة من نوعها وتركزت على دعم المشروعات الناشئة التي تحتاج إلى توجيه ورأس مال مغامر لتحقيق أفكارها.

وفي الوقت الحاضر، انتشرت فكرة حاضنات الأعمال بشكل كبير في العديد من المناطق حول العالم. توجد آلاف حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية، وجنوب أمريكا، وجنوب أفريقيا، والصين وكوريا، بالإضافة إلى عدد من الدول العربية، بما في ذلك الجزائر. تعمل حاضنات الأعمال على توفير البنية التحتية والدعم اللازم للشركات الناشئة، بما في ذلك الاستشارات الفنية والتوجيه الإداري وتوفير الفرص التمويلية وتوفير شبكات الاتصال، وذلك بهدف تعزيز نجاح هذه الشركات وتسريع نموها.[1]

ومن هنا تم ذكر العديد من التعريفات ذات العلاقة بمفهوم حاضنات الأعمال، منها:

1. مؤسسات صممت خصيصا لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال مجموعة من الخبراء الاستشاريين وتقديم الخدمات التي تتضمن المكان والمساحة الدعم والتمويل المبدئي الخدمات المكتبية التدريب والاستشارات شبكات الاتصال، الخدمات العامة.

[1] بوالشعور شريفة، المرجع السابق، ص419.

2. هي برامج مصممة لدعم تطوير ونجاح الشركات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة، والتي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها.

3. هي الأماكن التي يتم فيها احتضان المشاريع، حيث يمكن لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة أن تجد المكان المناسب لتلقي التسهيلات والخبرات اللازمة بما يلبي احتياجاتها وتطور أفكارها، وتحويلها إلى مشاريع حقيقية مستدامة.

4. البيئة المتكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في إدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورعايتها لمدة محدودة بما يكفل لها فرصاً أكبر للنجاح، حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو.[1]

ثانيا: دار المقاولاتية

1 : مفهوم المقاول:

لقد اختلفت التعاريف التي أعطيت للمقاول ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر فقد عرف القاموس العام للتجارة الذي نشر سنة 1723 بباريس فقد عرف المقاول (ENTREPRENEUR) باللغة الفرنسية اما باللغة الانجليزية فاستعمل نفس الكلمة للدلالة على نفس المعنى.[2]

وهي كلمة مشتقة من الفعل (ENREPRENDER) والذي معناه باشر، وهناك بعض التعاريف التي قدمها القاموس العام للتجارة بالشكل التالي:

(ENREPRENDER) وهي تعني تحمل مسؤولية عمل ما او مشروع. (ENTREPRENEUR) لشخص الذي يباشر عملا او مشروع ما.

2 : مفهوم المقولاتية

لقد تعدد مفهوم المقاولاتية باختلاف وجهات نظر الباحثين، ولكن الشيء المتفق عليه هو ارتباطها بشكل كبير بالمقاول اعتباره أهم عنصر فيها.

---

[1] إبراهيم سليمان المصري، أهم العوامل المؤثرة في قدرة الشركات الناشئة على الإبداع الإداري في حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بالجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2019، ص36.

[2] نذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة 37 ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص4.

يعرفها ALAN FAYOLLE على انها حالات خاصة منش للثروات الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى وجود الخطر الذي يشترك فيها افراد وسلوكيات تتصف بتقبل التغيير والمخاطرة اضافة الى الأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

كلمة المقاولة Entrepreneurship هي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur، اعتمدت على أدبيات إدارة الأعمال على أن مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع.[1]

3: المرافقة المقولاتية للمؤسسات الناشئة

تعتبر المرافقة المقاولاتية من اهم الاليات الجديدة المبتكرة لدعم وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تسعى للتخفيف من التعقيدات.

4: المرافقة المقاولاتية

بعض التعاريف المتعلقة بالمرافقة المقاولاتية :

التعريف الأول: يرى C–LEGER JARNIOU ان المرافقة جاءت من الفعل يرفق ومصطلح المرافقة مستعمل بكثرة لكنه يؤدي الى حقائق مختلفة.

التعريف الثاني : عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء، حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في بداية النشاط، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة.[2]

وتوصل ANDRE LETOWSKI الى ثلاث مراحل من اجل سيرورة المؤسسة وهي:

استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء المؤسسات.

تقديم خدمات تتناسب مع شخصية كل فرد.

متابعة المؤسسات الفنية لفترة طويلة.

يمكن استنتاج مما سبق أن المرافقة المقاولاتية هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة، والتي تبرز من خلالها هيئات الدعم تقوم بالنصح والتكوين التمويل وتعليم اصحاب المشاريع المهارات، التي تمكنهم من تجاوز العراقيل التي يتعرضون لها في عملية انشاء مشروعهم. وهي تشمل ثلاث محاور :

[1] Allon fayolle,le metier de createur d entrepris, Editionts d organisation, Paris ,2003,P17 .

[2] قوجيل محمد، تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008–2009، ص8.

الدعم المالي: وهي تمثل عائق كبير امام صاحب المشروع (المقاول)، وبالتالي يلجأ الى هيئات الدعم لتوفير له تسهيلات للحصول على تمويل الاستثمارات، كما ان الدعم المالي يمكن ان يكون محلي او أجنبي، ويخضع لنوع المشروع (حديث او تقليدي، وخصائص صاحب المشروع (طالب، عامل حر.. الخ).

_شبكات النصح والتكوين: وهي اما ان تكون غرف التجارة غرف الحرف او غرف التسيير، والهدف منها هو تكوين الشباب في مجال انشاء مؤسسة تسيير المؤسسات الصغيرة، وهي تمثل اساس بقاء وتطور المؤسسات الغير الناشئة.

_الدعم اللوجستيكي: تهدف هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة وذلك بشروط تحفيزية اقل تكلفة، وذلك بتقديم النصائح خلال الانفتاح على الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة.[1]

5: دار المقاولاتية:

بفضل الشراكة بين الجامعات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم انجاز ما يقارب 58 دار مقاولاتية في الجامعات حيث تغطي كامل التراب الوطني، تتمثل مهمة دار المقاولاتية في تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة من خلال التحسيس والتكوين والدعم المسبق للطلبة اصحاب المشاريع.

المطلب الثاني: مشاتل ونزل المؤسسات

أولا: مشاتل المؤسسات

مشاتل الشركات هي عبارة عن هياكل إستقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتسيير ظروف الإنطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما ينطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الإتصال وغيرها، ولمدة محدودة وتقديم خدمات متخصصة (حسب تخصص (المشتلة كالإعلام الآلي والتكوين، وكذا تقديم الإستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها والقيام بعمليات التنشيط، كعقد ندوات ومحاضارت ...الخ .

أما مراكز التسهيل والدعم للشركات فهي هيئات إستقبال وتوجيه ومرافقة لحاملي المشاريع ومنشئي الشركات والمقاولين، كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح الشركة إذ أنها تجمع بين كل من رجال

[1] قوجيل محمد، المرجع السابق، ص77.

الأعمال المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومركز البحث وكذا مكاتب الدراسات والإستشارات وشركات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية.[1]

ووفقا للمادة عن المرسوم التنفيذي رقم 033-8 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، تعتبر مشاكل المؤسسات مؤسسات عمومية ذاتطابع صناعي وتجاري تخضع لإشراف وزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأتي المشائل في أحد الأشكال التالية:

- الحاضنة: هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث.
- ورشات عمل التتابع هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والحرف.

ثانيا: نزل المؤسسات.

هو هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث. تتمثل مهمة المشائل في استقبال وايواء ودعم لفترات زمنية محدودة، الشركات الناشئة واصحاب المشاريع ادارة وتأجير المحلات تقديم الخدمات والنصائح المشخصة.[2]

[1] عبد الله القهيوي، محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار حامد للنشر والتوزع، الأردن، 2012، ص94

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003.

خلاصة:

على ضوء ما مضى نستخلص أن المؤسسات الناشئة تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد بتوفير مناصب العمل وتخريج مؤسسات ناجحة قادرة على الإبتكار والإستمرار بالسوق خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة وتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الإبداعية والإبتكارية الريادية الناجحة وتجسيدها وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة.

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

–فرع تيارت–

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المتطرق لها في الفصل الأول، والتي تناولت الدراسة المفاهيمية للمؤسسات الناشئة وآليات دعمها وتمويلها بشكل عام، ارتأينا الإنتقال إلى الميدان لمعرفة موسعة بشأن هذه المؤسسات وتمويلها وهذا من خلال دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع تيارت.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية مؤسسة هامة خصصتها الدولة من أجل النهوض بالفكر المقاولاتي في الجزائر، إذ تشكل أحد السبل المتاحة من أجل الإستثمار والقضاء على مشكل البطالة وضياع الشباب.

المطلب الأول: بطاقة تقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أولا: تقديم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

1- النشأة:

جاءت نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كبديل حتمي على آليات تشغيل الشباب الموظفة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1996 والتي اثبتت عدم مردوديتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وقوفا عند نقائص البرامج السابقة وبهدف تفعيل دور وسائل السياسة العمومية للتشغيل في اضفاء المرونة والحركية على سوق العمل، صدر المرسوم الرئاسي رقم 96-234 محددا الإطار العام لأشكال دعم وطرق الاستفادة معبرا في الوقت ذاته عن الارادة السياسية الجادة والهادفة الى ترقية التشغيل من خلال تشجيع وتنمية المبادرة المقاولاتية في أبسط وأنجع صورها.
أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـــ 08 سبتمبر المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب، وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لانعاش قطاع الشباب، وضعت في البداية تحت سلطة لرئيس الحكومة.

وفي السداسي الثاني من السنة 2006 تم الحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والضمان الوطني لذلك تعتبر هيئات مرافقة في اطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

في سنة 2020 ثم وضعها تحت سلطة الوزير المنتدب لدي الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية".

2- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

هي هيئة ذات طابع عمومي، مكلفة بتشجيع وعدم المرافقة على انشاء المؤسسة، هذا الجهاز موجه لشباب العمل البالغ من العمر 19 إلى 40 سنة الحامل الأفكار مشاريع تمكنه من خلق مؤسسات وهيئة ذات طابع مقر خاص تسمى ANADE.

- يقع مقر الوكالة في الجزائر العاصمة؛
- يدير الوكالة مدير توجيهي براسه مدير عام ولديه لجنة إشرافية؛

يتم تعيين اعضاء بمجلس التوجيه بأمر من الوزير المكلف بالعمالة لمدة ثلاث سنوات، الغرض من هذا المرسوم هو وضع الاطار العام؛

- وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة انشاء مشاريع مصغرة لهؤلاء الشباب، لها عدة اهداف منها:
- تعزيز القدرات الانتاجية الوطنية.
- تنمية روح الابداع والمقاولاتية والمبادرة لدى الشباب.
- الإشراف على مختلف الدراسات التي تقوم بها جهات مختصة.

3- الإطار القانوني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 14-96[1]، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996[2]، التي تقضي بفتح حساب تخصيص خاص يحمل الرقم 98-302 تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الذي ينص بدوره على انشاء هيئة ذات طابع خاص بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى الوكالة الوطنية لدعم الشباب توضع تحت سلطة الوزير الأول ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها.[3]

[1] المادة 16 للمعدلة بالمادة 60 من قانون 03-22 المؤرخ في 28-09-2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

[2] الموسوم التنفيذي رقم 96-96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء وإصلاح لنظام الاساسي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وتحديد قانونها الاساسي المعدل والمتمم.

[3] بموجب التعديل الوزاري الذي تلى الانتخابات التشريعية لـــ 17-05-2007 انتقلت وصاية ANSEJ من وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تم تغير اسم "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل "الشباب" إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" ووضعها تحت سلطة الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالمؤسسات المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20–186، وتدعى بإختصار ANADE.

ثانيا : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية – تيارت –

تم انشاء الوكالة وتنمية المقاولاتية المسماة سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع – تيارت، بتاريخ 10 جانفي 1998، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدوره إلى قسمين: القسم الاداري والقسم التقني، ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة والتنسيق بين المصالح الداخلي للوكالة من جهة والمؤسسات الادارية والمالية التي لها علاقة بالوكالة من جهة اخرى.

تغطي الوكالة نوعين من الانشطة :

– تقديم المساعدة على إنشاء منشآت مصغرة؛

– التكوين لتدعيم انشاء النشاطات.

يقوم الجهاز على ثلاثة أفكار أساسية هي:

– ادماج نشاطات الشباب في آليات السوق؛

– تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار، إتخاذ القرار لتمويل المنشآت

– إعادة تركيز حسب تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والإستشارة.

ثالثا : مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من أجل تنفيذ الاهداف التي انشئت من أجلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وضع على عاتق الوكالة العديد من المهام وفقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م وتتخلص هذه المهام في ما يلي:

– دعم ونصح ومرافقة الشباب المستثمر في خلق مشاريعهم الاستثمارية.

– توفير المعلومات التقنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمشاريع الممكنة.

– تطويع العلاقات مع مختلف الهيئات الفاعلة في خلق المؤسسات المصغرة (البنوك، الضرائب ...الخ).

– إقامة شراكة في مختلف القطاعات لاستحداث فرص استثمار.

– ضمان التكوين في عدة تخصصات لفائدة الشباب حاملي المشاريع.

– تشجيع اشكال اخرى من الاجراءات والتدابير لتعزيز خلق مؤسسات مصغرة.

ومن شروط التأهيل:

– أن يتراوح سن الشباب من 19 الى 40 سنة.

– أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة بالنشاط "يمكن لخريجي الجامعة او المعاهد او المدارس العليا فقط أن يختار إحدى النشاطات المعتمدة لا يتوافق مع تخصصه الجامعي.

– أن يكون مسجلا في الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

– يمكن للطلبة الجامعيين اثناء فترة الدراسة التقدم للوكالة من اجل انشاء مشروع استثماري.

– عدم الاستفادة من اي مساعدة من الدولة مسبقة في اطار خلق مؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت

الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت

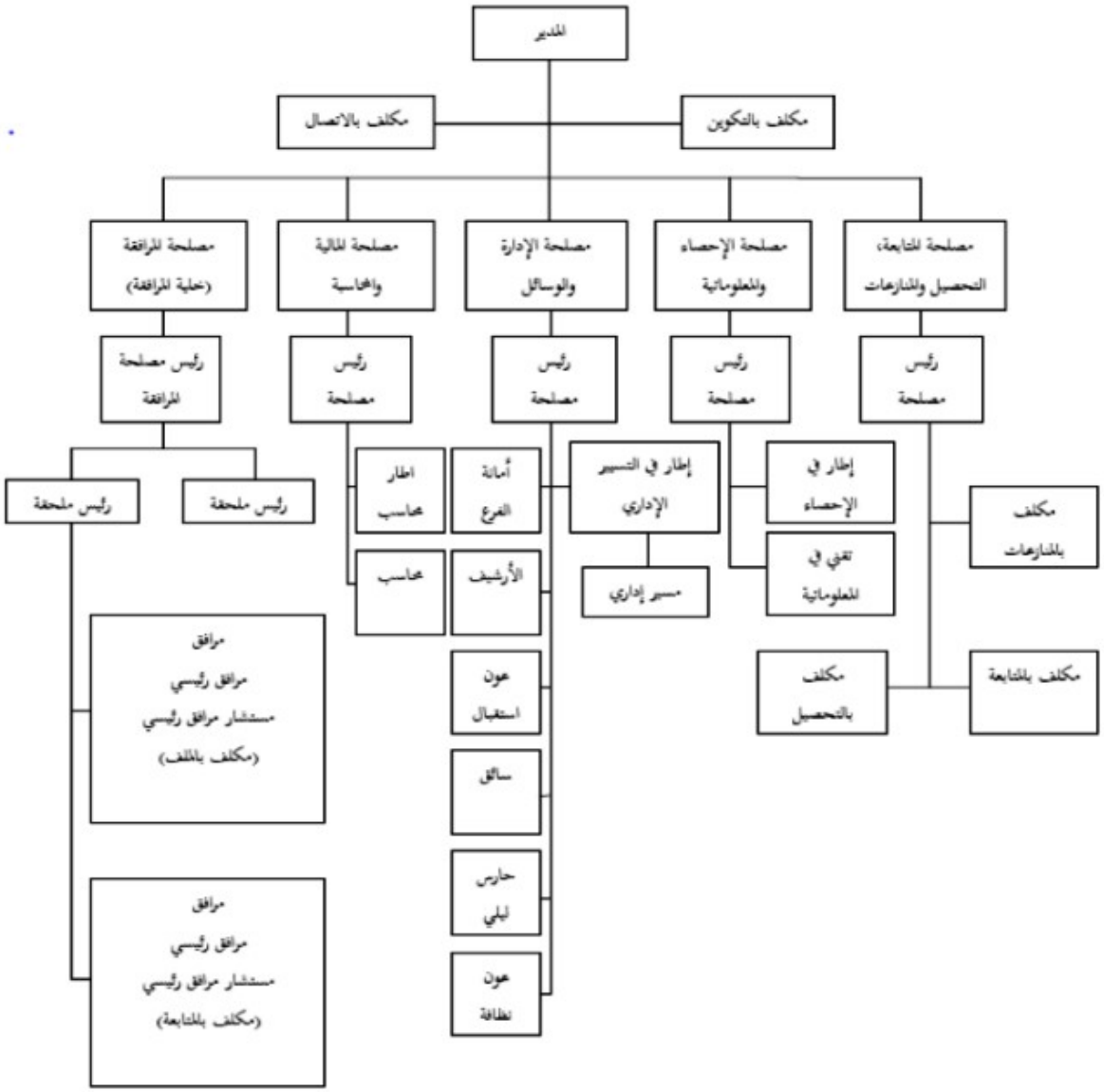

المبحث الثاني: شروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والعراقيل التي تواجهها

تتوقف عملية قبول المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف المستثمرين على توفر مجموعة من الشروط التي حددها القانون للوكالة، إلا أنه هناك بعض العراقيل التي تواجهها.

المطلب الأول: شروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لقد حدد المرسوم التنفيذي 96-297 جميع الشروط الواجب توافرها من أجل الاستفادة من الإعانات والدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منها:

- أن يتراوح سن المسير ما بين 19 و 35 سنة ولا يمكن له ألا يتجاوز سن 40 إلا تعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة؛
- أن يكون لديه مؤهلات مهنية لها علاقة بالمشروع؛
- أن يكون بدون عمل أو نشاط تجاري؛
- أن يكون مسجلا لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كطالب عمل؛
- ألا يتجاوز مبلغ الاستثمارات 10.000.000 دج.
- يجب أن تنشأ المؤسسة المصغرة الممولة على شكل شركة ويأخذ الهيكل القانوني لها أحد الأشكال التالية شركة الأسهم شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد، شركة التضامن، تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة.

ولقد قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا بإضافة شروط جديدة للشباب البطال وغير البطال وذلك للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني عند إحداث أنشطتهم، وتشمل هذه الشروط على:

- أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 19 أو 40 سنة؛
- أن يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد؛ إلغاء شرط البطالة على حاملي الأفكار والمشاريع للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها جهاز دعم وتنمية المقاولاتية في إحداث الأنشطة؛
- ألا يكون أو ألا يكونوا قد استفادوا من تدبير اعانة بعنوان احداث النشاطات.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

رغم الدور الإيجابي والجهود المبذولة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فهي لا تخلو من صعوبات وعراقيل تواجهها والتي تعرقل وتقلل دورها في التنمية من بينها:

- تجاوزات بعض مديري فروع الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب كالموافقة على تمويل عمليات شراء عتاد يخص بعض المشاريع دون توفر المقاييس في ملفات المستفيدين؛
- عدم قدرة الشباب على دفع المساهمة الشخصية في المشروع؛
- عدم تسديد الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية أقساط الديون في الآجال المحددة قانونا؛
- إفلاس الكثير من المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة سبب عجزا ماليا لتمويل مشاريع جديدة؛
- تحويل فئة من القروض الممنوحة إلى غير الوجهة المقررة لها مما دفع بالوكالة إلى تحويل أصحاب تلك القروض إلى العدالة؛
- تماطل البنوك التي تساهم في تمويل المؤسسات المصغرة في منح التمويل اللازم رغم الاتفاقية التي تربطها بجهاز الوكالة والدولة؛
- تجميد بعض المهن الحرة ذات الطابع المحلي من طرف الوكالة باعتبارها غير مجدية وغير خلاقة لمناصب الشغل والثروة مثل قاعات الشاي والهاتف العمومي؛
- مشكل الحصول على المكان المناسب لإنشاء المؤسسات، وهذا لغلاء الإجراءات والمباني وعدم ملاءمتها؛
- ضعف اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة القروض كمكملة لأنشطتها ومهامها؛
- نقص المواد الأولية التي يحتاجها لأصحاب المشاريع – حسب قانون المالية الجديد؛
- كثرة التعديلات في القوانين والنصوص التشريعية؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع للتنافس في مجال القرض المصغر مما يلغي جانب التحفيز لمنح هذه محدودية المؤسسات في الجزائر التي توفر العتاد في مختلف الميادين والتخصصات.

المبحث الثالث: صيغ الدعم والمرافقة المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى منح المؤسسات الصغيرة كل أشكال الدعم اللازم من خلال المراحل التي تمر بها المؤسسة الصغيرة في فترات إنجاز المشروع من مرحلة إنجاز ومرحلة استغلال المشروع.

المطلب الأول : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تطوير المؤسسات الناشئة:

تضم التركيبة المالية للوكالة التي تشمل نوعين من التمويل تمويل ثنائي وثلاثي، كما تقدم مجموعة من الامتيازات للشباب الراغبين في الحصول على التمويل لإقامة مشاريعهم.

أ. المساهمة المالية: المساهمة المالية هي التي تقدمها الوكالة تتمثل في التمويل وهي صيغتين يتمثلان:

1. التمويل الثنائي: هي عبارة عن صيغة تتكون من ثلاثة أطراف متمثلة كما يلي:

الجدول رقم (01): يمثل التمويل الثنائي

مستويات التمويل حسب القيمة الإجمالية للمشروع	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.00.000 دج	%71	%29
المستوى الثاني: ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج	%72	%28

المصدر: وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيارت

الشكل رقم (03): المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.00.000 دج

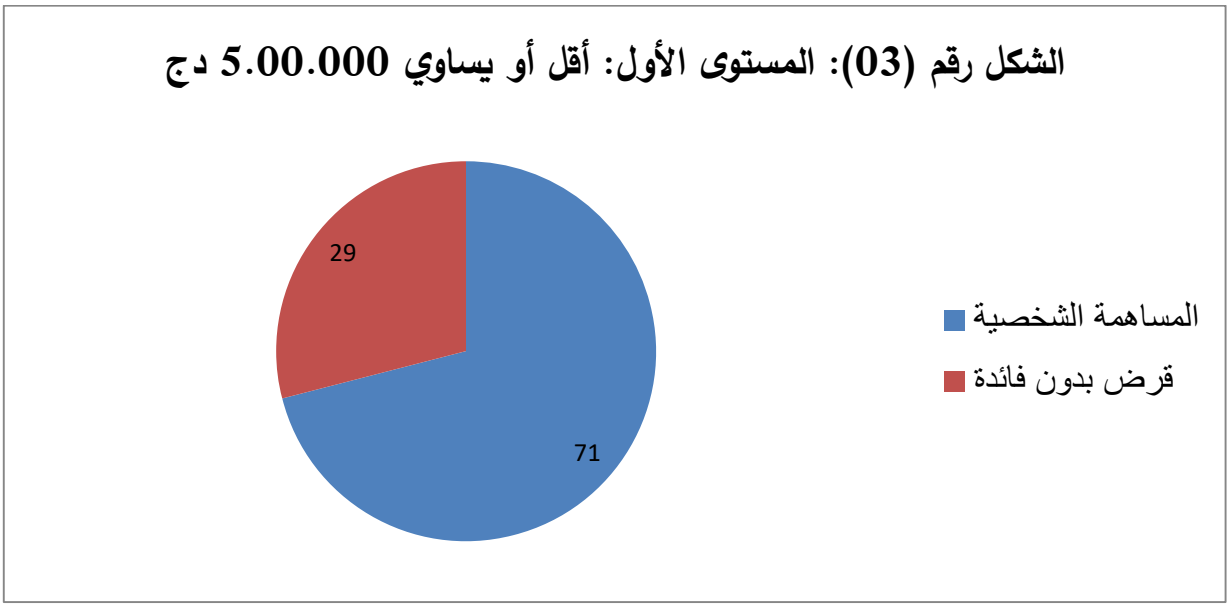

المصدر: من إعداد الطالبة

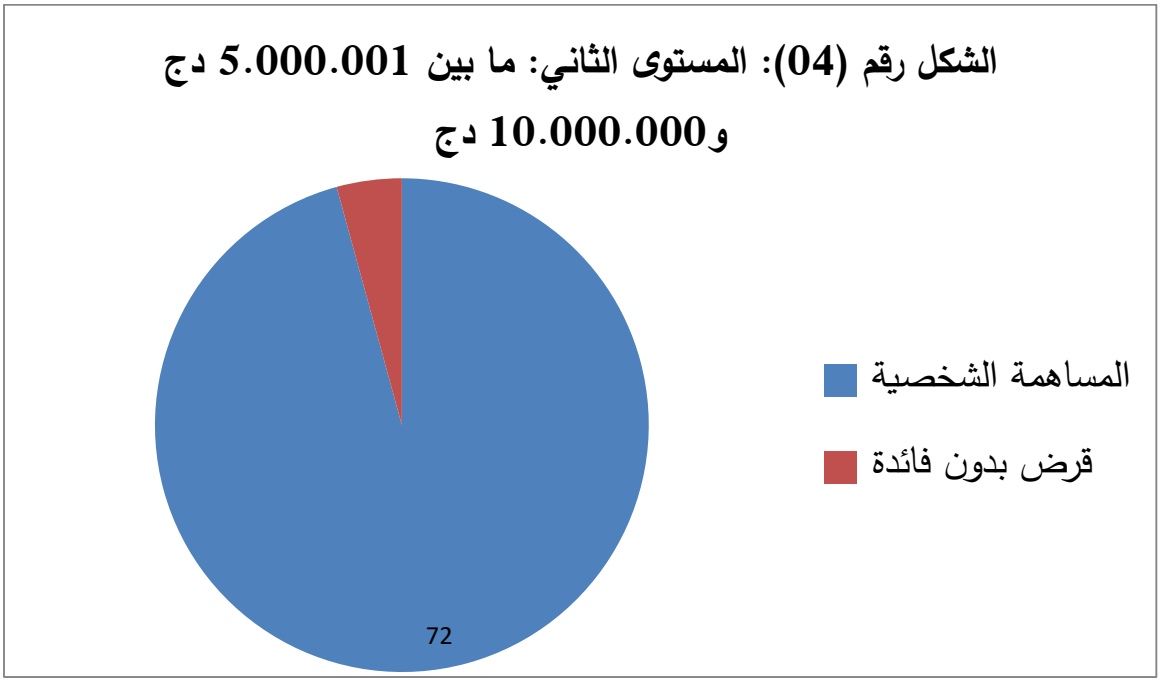

المصدر: من إعداد الطالبة

2. **التمويل الثلاثي:** يتضمن مساهمة كل من صاحب المشروع والذي تتغير بتغير الإستثمار، زيادة عن ذلك مساهمة الوكالة بمنح قرض بدون فائدة.

الجدول رقم (02): التمويل الثلاثي

مستويات التمويل حسب القيمة الإجمالية للمشروع	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.00.000 دج	%01	%29	%70
المستوى الثاني: ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج	%12	%18	%70

المصدر: وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيارت

الشكل رقم (05): المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.00.000 دج

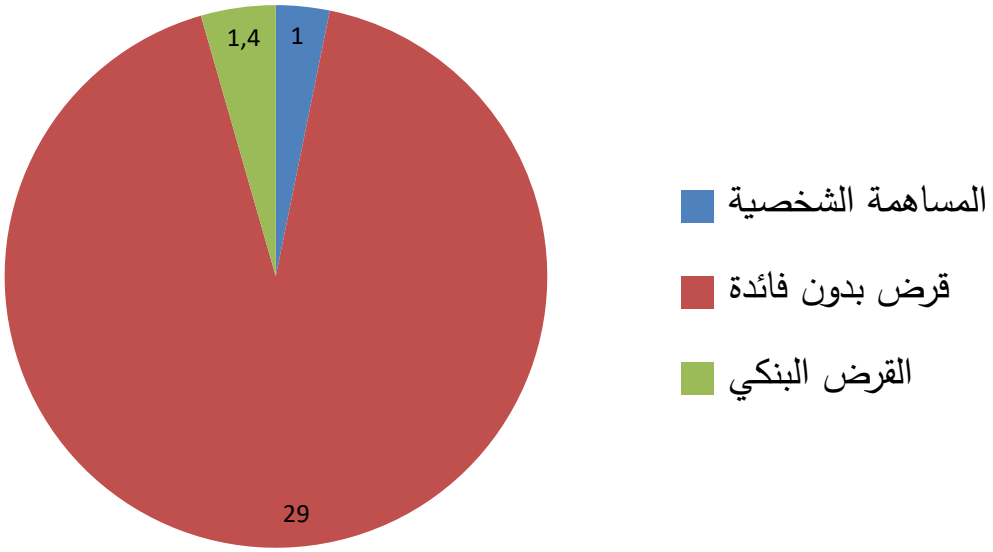

الشكل رقم (06): المستوى الثاني: ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج

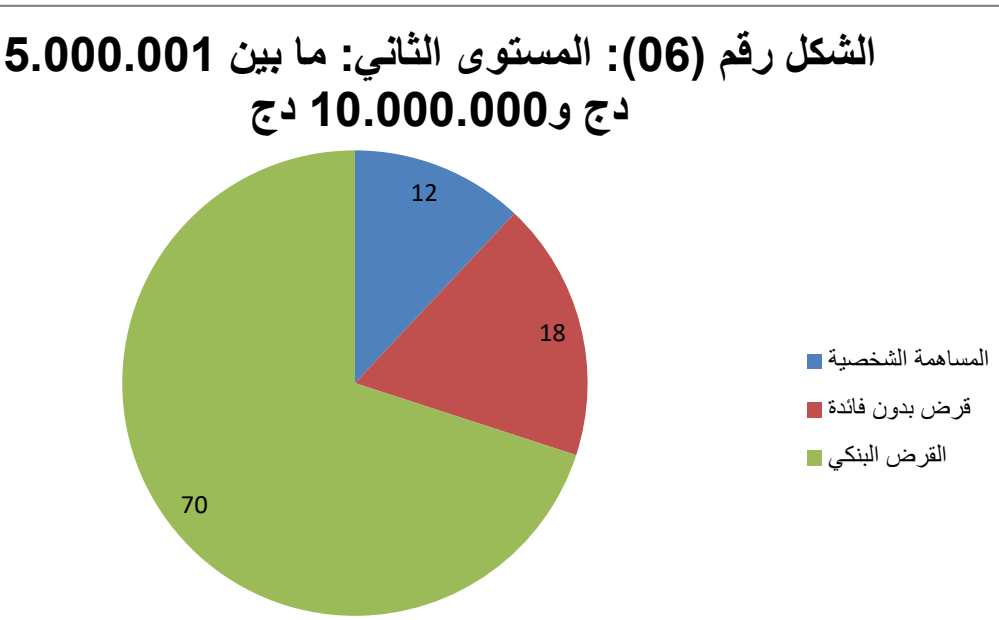

المصدر: من إعداد الطالبة

3. التمويل الذاتي: بالنسبة للبطال أو غير البطال 100% مساهمة شخصية.

4. إعانات مالية إضافية وامتيازات: كما تمنح الوكالة إعانات مالية أخرى والإمتيازات الجبائية على مرحلتين:

مرحلة الانشاء: يمنح نوعان من الإعانات للمؤسسات المصغرة خلال مرحلة الإنجاز، يتعلق الأمر بإعانات مالية وأخرى جبائية وشبه الجبائية.

اعانات مالية: تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى لأصحاب المشاريع وهي كما يلي:

– قرض بدون فائدة من طرف الوكالة محدد في هيكل تمويل المشروع؛

– قروض إضافية غير مكافئة بدون فائدة؛

– تخفيض في معدل الفوائد البنكية بنسبة 100%

– فترة تسديد القرض على مدار 11 سنة (1) سنة إرجاء، تليها 5 سنوات لتسديد القرض البنكي، ثم تليها 5 سنوات لتسديد قرض الوكالة).

الامتيازات الجبائية: تتمثل الامتيازات الجبائية في:

– تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

– الاعفاء من مرسوم نقل الملكية على الحيازة العقارية في إطار الانشاء.

– الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

مرحلة الاستغلال: تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات بداية من انطلاق النشاط وتتمثل في:

– الاعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات، 6 سنوات للمناطق الخاصة، و10 سنوات لمناطق الجنوب، تمديد فترة الاعفاء الكلي لمدة سنتين عندما يقوم المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة .

– إعفاء جبائي تدريجي بعد نهاية فترة الاعفاء الكلي بنسب 75% السنة الأولى، 50% السنة الثانية، 25% السنة الثالثة.

– الاعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات أخرى.

– الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

2. **المساهمات الفنية:** تتم المساهمة الفنية من خلال:

– قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال الاعلام التوجيه والاستشارة في كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال.

– إعطاء المعلومات العامة حول جهاز الوكالة والتعريف بمختلف الخدمات والاعانات الممنوحة؛ منح أصحاب الأفكار الاستثمارية الحرية التامة للحديث عن مشاريعهم من خلال عدة مقابلات شخصية.

– تقييم المشروع الاستثماري اجباريا بعد قبول المشروع والمرافقة على تمويله من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل تمويل نشاطه.

– تقدم الوكالة كل دعمها لأصحاب المشاريع الراغبين في الحصول على قرض بنكي؛ القيام بزيارات عند انطلاق المشروع الاستثماري من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع والرفع من حظوظ النجاح وتطوير المشروع.

المطلب الثاني: مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد أصحاب المؤسسات من المساعدة التقنية للوكالة واستشارتها، مرافقتها ومتابعتها وكل هذا

دون مقابل وتتمحور عملية المرافقة حول:

1. **فكرة المشروع** فكرة المشروع هي نتيجة عدة بحوث وتساؤلات حول إمكانية تحقيق المشروع، فالمهارة في المجال بالغة الأهمية، تسمح بإيجاد الفكرة الملائمة للمشروع، إذا كانت فكرة مؤسستك واضحة تماما في ذهنك يمكنك البدء في مناقشتها مع المرافق.

2. **التسجيل عبر الانترنت:** هو عبارة عن خلق حساب في الأرضية الرقمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية https://promoteu.ansej.org.dz ويحتاج حامل المشروع للتسجيل إلى:

أ. معلومات حول المسير (حامل المشروع) : الاسم واللقب تاريخ ومكان الازدياد، الشهادة أو المؤهل، معلومات حول الشريك إن وجد.

ب. معلومات حول المؤسسة (المشروع): وتشمل على:

– تحديد النشاط.

– تحديد العنوان التجاري (الولاية).

– تحديد نوعية التمويل تمويل ثلاثي تمويل ثنائي، تمويل ذاتي).

– تحديد بدقة لسعر الوحدة محسوب الرسم على القيمة المضافة لكل وحدة من التجهيزات أو العتاد الواجب اقتنائها، والمبلغ الإجمالي للتجهيزات أو العناد مع احتساب كل الضرائب (فاتورة شكلية تقديرية للعتاد).

– تحديد المبلغ التقديري لتأمين التجهيزات أو العتاد عن جميع المخاطر مع احتساب كل الضرائب (فاتورة شكلية تقديرية للتامين على العتاد).

– تحديد مبلغ رأس المال العامل فاتورة شكلية تقديرية للمواد الأولية).

– تحديد مبلغ التهيئة إن وجد (فاتورة شكلية تقديرية للتهيئة).

3. **الاستقبال والتوجيه:** بعد إنهاء التسجيل والتأكيد علية، يتم إصدار موعد للاستقبال عن طريق رسالة نصية تتضمن عنوان مقر الوكالة، اليوم والساعة ويرفق حامل المشروع ببطاقة التعريف وصورة شمسية، ويتم في هذه المقابلة بين المرافق وصاحب المشروع تصحيح المعلومات، ملأ الفراغات، التأكيد النهائي على المعلومات الخاصة بالمشروع من طرف المرافق إصدار موعد للمقابلة الفردية.

4. دراسة المشروع: يتم في المقابلة الفردية إعداد دراسة الجدول (مخطط الأعمال الخاص بالمشروع استنادا إلى المعلومات المؤكدة في التسجيل وكذا المعلومات التقديرية التي يدلي بها صاحب المشروع، ثم يتم إصدار استدعاء اليوم، الساعة للمرور أمام لجنة الانتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع.

5. لجنة الانتقاء اعتماد وتمويل المشروع: هي لجنة تتكون من ممثلين عن جميع الهيئات المحلية الفاعلة في خلق المؤسسات الصغيرة وممثلين عن البنوك يرأسها مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في أجل لا يتعدى 15 يوم من تاريخ تأكيد التسجيل من طرف المرافق، يتم عرض الملف على اللجنة ويشترط حضور صاحب المشروع.

6. الموافقة البنكية: يمت إيداع ملف حامل المشروع في البنك من طرف المرافق المكلف بالملف

لاستكمال الإجراءات والمتمثلة في:

– تسليم الموافقة البنكية في حد أقصاه شهرين.

– فتح حساب بنكي.

– إيداع المساهمة الشخصية من طرف حامل المشروع المقدرة في دراسة الجدوى.

7. الملف القانوني: بعد تسليم الموافقة البنكية وبتوجيه من المرافق المكلف بالملف، يعد حامل المشروع الملف القانوني للمؤسسة والمتمثل في:

– المقر الاجتماعي للمؤسسة، عقد ملكية أو عقد كراء محل لمدة عامين قابلة للتجديد.

– السجل التجاري، بطاقة الحربي، بطاقة فلاح... حسب النشاط.

– البطاقة الجبائية.

– محضر معاينة المقر الاجتماعي من طرف محضر قضائي.

8. تكوين حامل المشروع: قبل تمويل أي مشروع حامل المشروع يتلقى تكوين إجباري في التقنيات الأساسية لتسيير مؤسسة مصغرة أو حسن من سير المؤسسة وهو تكوين يسمح للمتربص من تعزيز

قدراته التسييرية في مختلف النواحي التي تهم المؤسسة، ويمكنه من معرفة قواعد السلوك الحسن في تسيير المؤسسات وتطبيقها.

9. تمويل المشروع: بعد إنشاء الملف القانوني وتلقي التكوين، يتم تحضير قرار منح الامتيازات الضريبية والاعانات المالية الخاصة بالإنجاز (مرحلة الانشاء)، دفتر الشروط اتفاقية القرض وسندات لأمر، وبعد إمضائها يتم تمويل المشروع.

10. إنجاز المشروع: ويتمثل في:

– أمر بسحب صك الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض نسبة اشتراك المؤسسة المصغرة محددة مسبقا في الدراسة على أساس 0.35% من مبلغ القرض البنكي لمدة 8 سنوات، ويتم دفع هذه النسبة من الاشتراك مرة واحدة عن طريق شيك بنك.

– صاحب المشروع مجير لاقتناء العتاد عن طريق أمرين لسحب صكين بنكيين، الصك رقم 1 يمثل 10% من قيمة العتاد فقط للطلب علية ويتم إصداره مباشرة بعد التأكد من استلام صك الاشتراك من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض بالإضافة إلى وصل الطلبية، الصك رقم 2 يمثل 90 للحيازة على العتاد ويتم إصداره للعتاد المتحرك فقط.

– صاحب المشروع يقوم باستكمال الإجراءات لتأمين العتاد والتجهيزات على جميع الأخطار بين شركة التأمين والبنك.

– الانطلاق الفعلي للمؤسسة، والدخول في مرحلة الاستغلال.

11. ميلاد مؤسسة جديدة: مرحلة الاستغلال وهي بداية مزاولة المؤسسة لنشاطها في السوق، ويقوم المستثمر باستكمال إجراء مرحلة الاستغلال لاستلام قرار منح الامتيازات الضريبية والاعانات المالية الخاصة بالإنجاز أي مرحلة الاستغلال:

– نسخة من الفاتورة النهائية بالنسبة للعتاد المتحرك.

– نسخة من البطاقة الرمادية للعتاد المتحرك.

– نسخة من السجل التجاري؛ وثيقة تثبت بداية النشاط صادرة من مصالح الضرائب.

– نسخة من شهادة الانتساب لدى صندوق الوطني الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS.

نسخة من التأمين عن العمال لدى الصندوق الوطني التأمينات الاجتماعية CNAS.[1]

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع تيارت.

خلاصة:

من خلال الفصل التطبيقي حاولنا إلقاء نظرة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومعرفة مهامها، كما تناولت الدراسة أشكال تمويل الوكالة للمؤسسات الناشئة وآليات المرافقة والدعم المتوفرة بهذه الوكالة والتي تساعد على بث النبض في المؤسسات الناشئة.

خاتمة

خاتمة:

في إطار تحفيز ودعم هذه المؤسسات الناشئة لإنشاء مؤسسات ناشئة ابتكارية كرست الدولة الجزائرية مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الداعمة المستحدثة، فأصبحت الشركات الناشئة الخيار الأمثل في مجال الأعمال باعتبارها أرضا خصبة مهمة لخلق فرص العمل والثروة والتي بدورها تضمن عودة الاقتصاد إلى مسار النمو العالمي، وباستمرار وتيرة الابتكار في المؤسسات الناشئة الجزائرية في التسارع وأصبح من السهل إنشاء مؤسسة ناشئة ولكن من الصعب المحافظة عليها في ظل بيئة لا تخلو من التحديات والتحفيزات والابتكار، ما يطرح الزامية الاهتمام والدعم والتحفيز لإنشاء مؤسسات ابتكارية في الجزائر وفق متطلبات نجاحها.

ان المؤسسات الناشئة (Start up) تعتبر محفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية ناشئة في الجزائر وأهمية بالغة ودور فعال في دعم و وتحفيز الابتكار في المؤسسات الجزائرية. وقد تمحورت الدراسة التي قمنا بها في معرفة أهمية المؤسسات الناشئة في التحفيز والابتكار في الجزائر واستنتجنا منها النقاط التالية:

– تساهم المؤسسات الناشئة إحداث التوازن بين المعرفة الفكرية والعملية للعنصر البشري.

– تواجه المؤسسات الناشئة تحديات كبيرة فمنها ما يتعلق بغياب إرادة سياسية وعدم توفير التمويل

اللازم ومنها ما يتعلق بالافتقار للكادر البشري المؤهل الذي يجعلها كطرح جديد

– يعد الابتكار الخيار الوحيد امام المؤسسات الناشئة، فكل مؤسسة ناشئة مجبرة على الابتكار لضمان النجاح والاستمرار وحتى في بعض الاحيان تحقيق الريادة.

– يساهم في دعم جهود الدولة للذهاب بسرعة الى حلول مستدامة كفيلة بجعل الجزائر قطبا بارزا للابتكار في افريقيا والمنطقة.

– الملكية الفكرية محفز حاسم للابتكار والإبداع، وهما بدورهما مفتاحا نجاح أهداف التنمية المستدامة، فوحدها براعة العقل البشري كفيلة بتطوير حلول جديدة من أجل القضاء على الفقر، وتعزيز الاستدامة

الزراعية وضمان الأمن الغذائي، ومحاربة الأمراض؛ وتحسين التعليم، وحماية البيئة وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الديون، وزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للأعمال.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يمكن ان تساهم في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

– تهيئة الظروف الملائمة للابتكار والتنافس والإبداع وتسليط الضوء على أمثلة وقصص للأفراد المستفيدين من هذه الخدمات والمجتمعات المنتفعة بها.

– وضع رؤية مشتركة لتشجيع الابتكار وتحفيزه.

– تكييف النظام القانوني والضريبي مع الشركة الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة والمستثمرين.

– تحفيز رجال الاعمال و المستثمرين لتمويل الشركات المبتكرة ذات الإمكانات العالية.

– تفعيل الشراكة الوثيقة بين الحكومة والجامعة والمؤسسة باعتبارهم الجاهات الفاعلة في عملية الابتكار.

– تشجيع ثقافة الابتكار والتحفيز.

– إنشاء أنظمة تحفيزية لتشجيع نشاط شركات ناشئة واعدة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة – في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل مارس 2021.

2. عبد الله القهيوي، محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار حامد للنشر والتوزع، الأردن، 2012.

المجلات:

3. بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي نصيرة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مج07، ع03، 2021.

4. بوالشعور شريفة، دور حاضنات أعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، مج: 4، ع2، 2018.

5. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، مج: 08، ع1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2021.

6. مخانشة أمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر –الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، مج: 8، ع1، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2021.

الرسائل الجامعية:

1/ رسائل الماجستير:

7. إبراهيم سليمان المصري، أهم العوامل المؤثرة في قدرة الشركات الناشئة على الإبداع الإداري في حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بالجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2019.

8. تفاحة هرقون، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، رسالة ماجستير في إقتصاد التنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012م.

9. قوجيل محمد، تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.

2/رسائل الماستر:

10. حويشي مروان، الحامدي أيمن، إستراتيجية الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة مكمة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022.

11. قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، مذكرة ماستر أكديمي ،جامعة أحمد دراية أدرار، 2021/2020.

المداخلات:

12. نذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة 37 ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

النصوص القانونية:

13. الموسوم التنفيذي رقم 96-96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء وإصلاح لنظام الاساسي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وتحديد قانونها الاساسي المعدل والمتمم.

14. وثائق ومعلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع تيارت.

15. المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003.

16. المادة 16 للمعدلة بالمادة 60 من قانون 03-22 المؤرخ في 28-09-2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

17. بموجب التعديل الوزاري الذي تلى الانتخابات التشريعية لـــ 17-05-2007 انتقلت وصاية ANSEJ من وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

18. Allon fayolle,le metier de createur d entrepris, Editionts d organisation, Paris, 2003.

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت

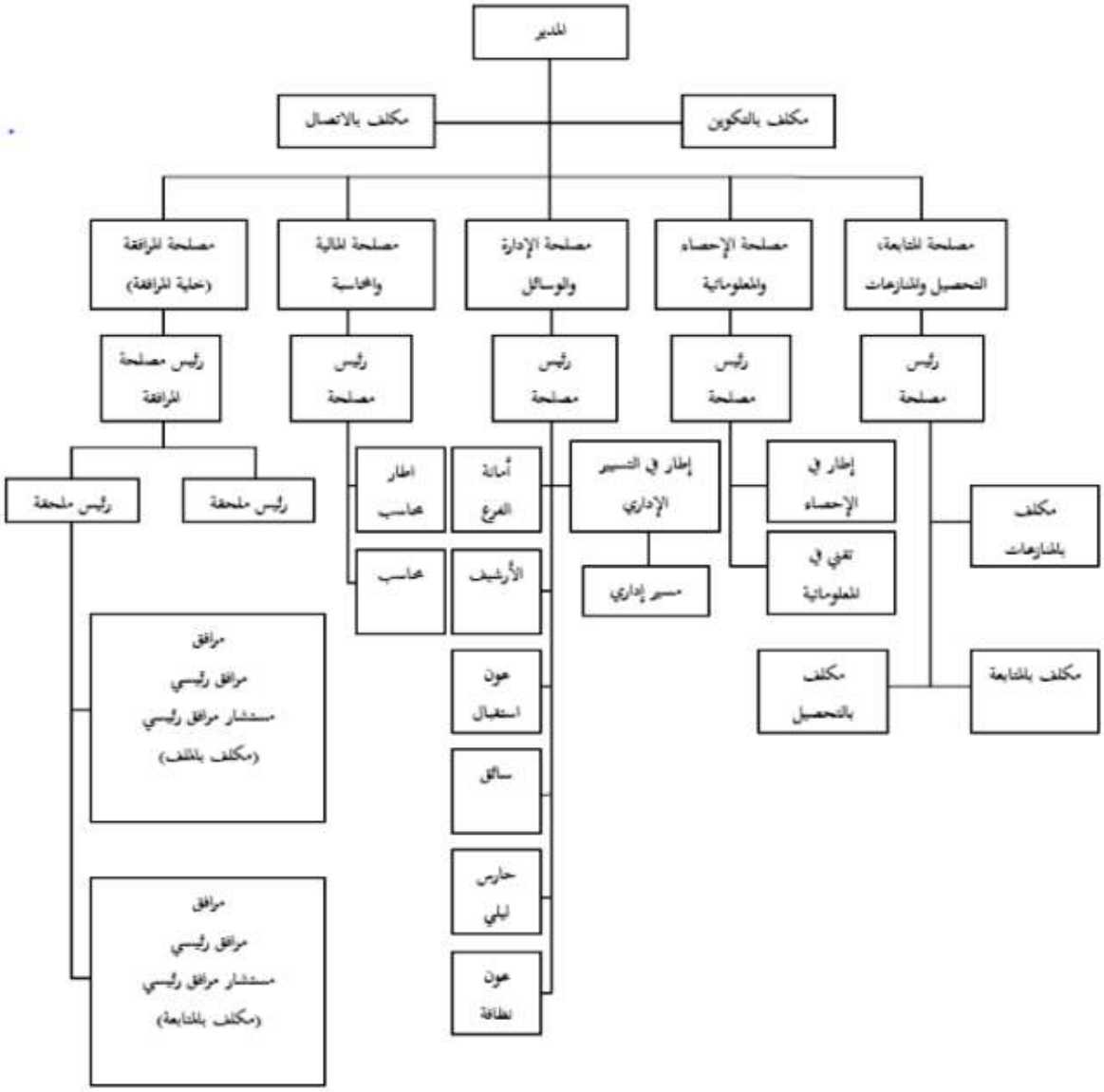

الملحق رقم 02: الأرضية الإلكترونية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الملحق رقم 03: موقع تواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

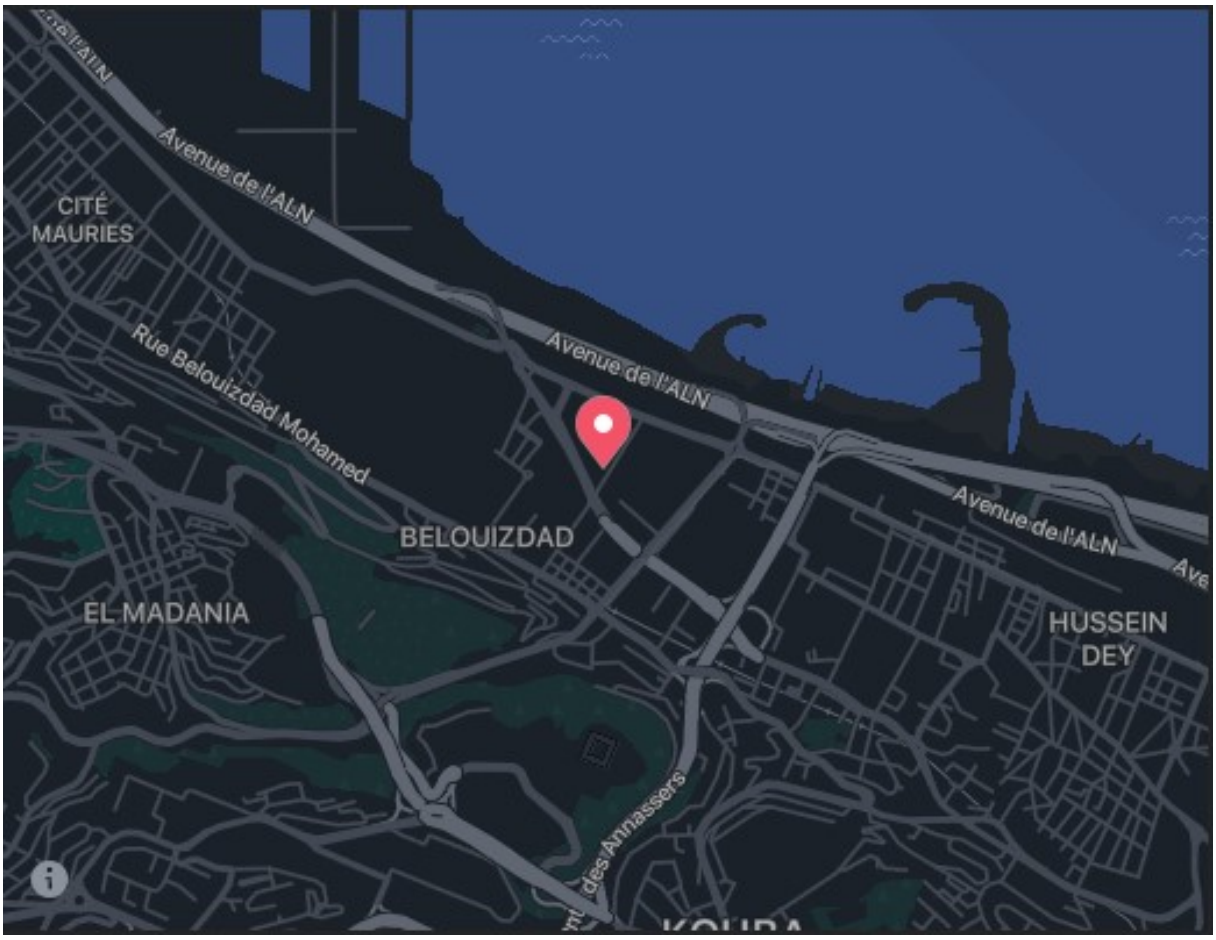

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تعريف المؤسسات الناشئة وشرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بها، إلى جانب إبراز أهدافها والتحديات الرئيسية التي تواجهها، وتحديد أفضل السبل لمواجهة تلك التحديات. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، واعتماد على المراجع المتعلقة بالموضوع من الكتب والمجلات والمذكرات والوثائق المختلفة، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية من الجداول والأرقام. أظهرت الدراسة أن هناك تنوعًا في الشركات الناشئة واختلافًا في أسباب فشلها، وأبرز تلك الأسباب تشمل قلة الخبرة والمعرفة بإدارة المشروع، وضعف التمويل وصعوبة توفير التدفق النقدي. يُعتبر دعم المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم تشجيع الشباب القادر على الابتكار والإبداع على إنشاء مؤسسات من هذا النوع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، الدعم والمرافقة، التمويل

Abstract:

The study aimed to define startup enterprises and explain the fundamental concepts associated with them, along with highlighting their objectives and major challenges they face, and identifying the best strategies to address those challenges. The study employed a descriptive-analytical approach, relying on relevant references such as books, journals, dissertations, and various documents, as well as statistical data from tables and figures. The study revealed that there is diversity among startup companies and variations in the reasons for their failure, with key factors including lack of experience and knowledge in project management, weak funding, and difficulties in ensuring cash flow. Supporting startup enterprises is considered a key component in national programs for economic and social development, as they encourage young individuals capable of innovation and creativity to establish such ventures.

Keywords: Startup enterprises, support and mentoring, funding.